الباب الثانى

فلسفة الشيخ الظواهرى
فى إصلاح التعليم الأزهرى

(١)

أبدأ هذا الباب بأن أكرر الحديث عن رأيى القائل بأن تجربة معهدى طنطا والإسكندرية فى بداية القرن العشرين كانت بمثابة أول وأنجح الجامعات الإقليمية التى قامت فى الوطن العربى على مدى عهود العلم فيه، وقد كانت تجربة حافلة بالإيجابيات والإنجازات، كما أن خريجيها، وهم غاية ما يُبتغى من أى نظام تعليمى، كانوا يمثلون درراً لامعة فى جبين نظام التعليم الدينى والأزهرى فى مصر، بل فى جبين أى نظام تعليمى إصلاحى.

ومن الإنصاف أن نبدأ بهذا الباب برواية ما يتعرض الشيخ الظواهرى به لتجربة معهد الإسكندرية من التقييم السريع الذى لا يفى هذه التجربة حقها، والأمر مفهوم إذ أن تسجيل الابن كان قاصراً عن أن يحيط بما فى التجربة من عوامل النجاح والتميز، ومع هذا فإن من حق الشيخ الظواهرى علينا أن نقرأ ما سجله ابنه من انطباعاته عن هذه التجربة.

لكن الإنصاف للظواهرى يقتضينا أن نشير إلى مدى ما كان الرجل داعيًا له من أهمية الدعم التشريعى! ومن خطورة «المحلية» على أفكار الإصلاح.

«. . . فى سنة ١٩٠٣ كان قد أنشئ بالإسكندرية معهد دينى جديد يكون فى إدارته تابعًا للأزهر، وينفذ فيه نظام مستحدث يراعى فيه الإصلاح المنشود على قدر الإمكان، وعين شيخًا لهذا المعهد الجديد عالم فاضل اسمه الشيخ محمد شاكر، وهو من العلماء المشهود لهم وقتئذ بالنشاط».

«ولكن النظام الجديد هذا الذى أدخل فى عهد الإسكندرية لم يختلف فى الحقيقة كثيراً عن نظام الأزهر القديم، فالتغيير فيه لم يكن شاملاً بالقدر الذى يدعى بالإصلاح؛ لأنه لم يزد على ضم مبادئ بعض علوم أخرى كالحساب والجغرافيا إلى العلوم الدينية المعتادة، وكذلك عن تخصيص الطلبة لبعض الأساتذة وتخصيص بعض الأساتذة لبعض الطلبة وإلزامهم بقراءة دروس معينة فى أوقات معينة، وكان هذا التعديل البسيط تعديلاً محليّا صرفًا لم يصدر به قانون».

(٢)

ننتقل بعد هذا إلى الإشارة إلى تأثير النهج الصوفى فى تكوين فكر الظواهرى الإصلاحى.

ونبدأ فنشير إلى أن الشيخ الظواهرى كان يعزو ما عرف عنه من ميول صوفية إلى أثرين: الوراثة، والقراءة، أثر الوراثة عن جده ووالده، وأثر القراءة فى الكتاب الصوفى الشهير حكم ابن عطاء الله السكندرى، لكنه كان يحرص أيضًا على أن يثبت أن صوفيته كانت صوفية العلماء، بل إنه يذهب إلى رأيه الذى كان حريصًا عليه وعلى تكرار التعبير عنه، وهو أن يقصر الصوفية على الفقهاء، وأن يقصر الفقه على المتصوفين:

«. . . ولعل قراءتى لكتاب حكم ابن (عطاء) الله (فى أصل المذكرات ابن عبد الله، وقد أشرنا من قبل إلى أننا نعتقد أن المقصود هو حكم ابن عطاء الله السكندرى، ولهذا وضعنا هذا الاسم بين قوسين)، وهو من أهم كتب التصوف، قد أزكت فى نفسى نزعة قريرة فيها منذ الطفولة، هى نزعة التعلق الروحى بالذات الصمدانية، وقد يكون بعض هذا موروثًا عن والدى، فقد كان هو الآخر صوفيّا كما أشرت إليك من قبل، وقد يكون موروثًا أيضًا عند جدى المدفون تحت قبة بجوار الغريب بالسويس، فقد كان من أولياء الله الصالحين».

«ولكن الصوفية التى رغبتها لنفسى فى إبان شبابى، كانت صوفية مغايرة لما اعتاد القوم وقتئذ أن ينعتوا، أو بالأحرى أن يشوهوا بها هذه الناحية الجليلة من التدين، وكانت لى فى ذلك آراء أثبت بعضها فى كتاب «العلم والعلماء» الذى كنت أؤلفه وقتئذ . . . وقد نبهت هناك إلى أن الواجب أن يكون الفقهاء هم الصوفية، والصوفية هم الفقهاء، وأن يكون العلماء هم رجال العمل والإرشاد».

(٣)

ويتحدث الشيخ الظواهرى عن النموذج الصوفى الذى وضعه فى ذهنه لتحقيق هدفه النبيل فى ربط الصوفية بالفقه ودمج الفقهاء فى الصوفية، وذلك من أجل سعادة المجتمع والتزامه بالحق:

«وضعت فى برنامج حياتى منذ تخرجى أن أفتح فى الصوفية فتحًا جديدًا لأنقيها مما علق بها من الخرافات والمشوهات، ولأرفعها إلى ما هى جديرة به من المستوى العالى فى التقرب إلى ذات الإله، ثم من بعد ذلك أستغل عقيدة الناس وتعلقهم الفطرى برجالها ومشايخها، فأتخذ من ذلك سلمًا لإرشاد الناس إلى الحق، وإلى الدين كما يجب أن يكون الإرشاد الصحيح على الأصول الدينية الصحيحة، بعيدًا عن الأوهام والخزعبلات».

«وحينئذ أكون قد أرجعت الصوفية للعلماء والفقهاء، وأرجعت العلماء والفقهاء أيضا للصوفية».

(٤)

ويتحدث الشيخ الظواهرى عن أسباب اختياره للطريقة الشاذلية، وانتمائه لها، وحرصه عليها، وهو يبلور السبب الأكبر فى عناية هذه الطريقة «بالمذاكرة»، وهو يشير أيضًا إلى إنشائه حضرة فى منزل والده، وإلى سرعة نجاحه فى انتشار

الطريقة الشاذلية وزيادة تأثيرها الروحى فى المجتمع حتى إنه ينسب إلى نفسه زيادة عدد الحضرات الشاذلية فى طنطا من أربع إلى عشر، فضلاً عن نشاطه الاجتماعى فى ربوع مديرية الغربية، وهو يعزو إلى هذه الطريقة نجاحه فى أحد جوانب الإصلاح الاجتماعى، وهو ما تمثل فى إبعاد كثيرين من الأعيان عن الخمر والميسر والمخاصمات العائلية القديمة:

«... لاحظت أن فى هذه الطريقة كثيراً من المزايا، فهى تجمع بين التعبد وبين الإرشاد، إذ أن من نظام اجتماعاتها التى يقال لكلٍّ منها «حضرة»، والتى تحصل مرتين فى اليوم، مرة بعد صلاة الفجر ومرة بعد صلاة العشاء، أن تكون هناك فترة تسمى فترة «المذاكرة» يتشاور فيها «الإخوان» وهم أعضاء الطريق، فيما قد عنّ أو يعنّ لهم من مسائل الحياة، مسترشدين فيها بآراء رئيس الاجتماع أو آراء أى واحد آخر من الإخوان الحاضرين يكون قادراً على النصح أو على الإرشاد أو على الفتوى، وكل ذلك بنظام مرسوم للطريق من قديم الزمن، ويجمع بين أدب الحديث والوقار الدينى، فلا جلبة ولا ضوضاء، بل إن فى نظام هذه الطريقة دعوة إلى المساواة والابتعاد عن الإثرة، فلقد ترى رئيس الاجتماع يتقدم بلطف وأدب ويشير إلى أحد الإخوان ممن يتوسم فيهم المقدرة على إدارة الاجتماع لينوب عنه فى الرئاسة، ثم بعد قليل تجد هذا الأخير قد اختار آخر وأنابه عنه وهكذا».

(٥)

ويكرر الشيخ الظواهرى حديثه عن إعجابه بالطريقة الشاذلية وآدابها مشيراً إلى ما كانت تتميز به هذه الطريقة من واقع تجربته هو:

«وقد أعجبت بهذه الطريقة، نظامها وأدبها ووقارها، وكانت هذه «الفترة المخصصة للمذاكرة» أكثر شىء جذبنى إليها، لأنى وجدت أن هذه خير فرصة أدخل منها للإرشاد الدينى الذى أبتغيه للإخوان من أهل هذا الطريق، وبديهى أنه كلما زاد عدد هؤلاء الإخوان كلما كان الإرشاد أعم وأنفع».

«من أجل ذلك أخذت الشاذلية طريقى فى التصوف، وأنشأت فى منزل والدى بطنطا «حضرة» لهذا الطريق، وأقبل الإخوان عليها يسترشدون بى ويستفتوننى، ثم بعد قليل تكاثرت علىّ الدعوات من «الحضرات الأخرى» التى كانت لهذا الطريق فى طنطا لكى أذهب إليها فى المساجد أو المنازل التى كانت تعقد فيها، فقبلت الدعوة، وكانت «فترة المذاكرة» فى جميع هذه الحضرات دروس وعظ وإرشاد جامعة».

«ولما وجدت أن الفكرة قد نجحت وأن الناس تقبل علىّ تدخل فى الطريق، وبعد أن كانت زوايا الشاذلية فى طنطا أربعًا فقط أصبحت الآن عشرًا بناء على مجهودى، رأيت أن يمتد الفتح الشاذلى من طنطا إلى ما جاورها من القرى والمدن، فكنت أذهب أثناء السنة الدراسية، بعد أن أنتهى من درسى الذى كنت ألقيه فى الجامع الأحمدى، إلى القرى القريبة من طنطا، وأما فى الإجازات فكنت أذهب إلى بعض القرى والمدن البعيدة نوعًا».

«وبذلك انتشر هذا الطريق فى كثير من ربوع مديرية الغربية، وأقبل الناس يدخلون فيه أفواجًا، وكان ذلك سببًا فى هداية كثيرين من أعيانها، فتركوا الخمر والميسر، وأمكننى كذلك أن أزيل كثيراً من مخاصماتهم العائلية القديمة بواسطة مجالس الصلح التى كنت أعقدها لهم».

(٦)

وقد ظل الشيخ الظواهرى على ولائه لمذهبه الصوفى، ودفعه هذا الولاء إلى محاولة تطوير التعليم الأزهرى نفسه بما يصب فى سبيل تحقيق المزاوجة بين الصوفية والعلم الدينى، وقد تمثل هذا فى أولى خطواته فى سبيل الإصلاح التعليمى الأزهرى وهو سعيه إلى إنشاء تخصص الوعظ والإرشاد حين كان شيخًا للجامع الأحمدى فى طنطا، وهو السعى الذى لم يواصله الظواهرى بالقوة نفسها حين وضع قانون تطوير الأزهر فى عهده، ويبدو أن الظواهرى

كان منتبهًا إلى حقيقة الظروف الاجتماعية فى وقته، وما كانت تتكفل به من إجهاض الحديث عن فكرة مثل فكرته.

ومع هذا فإنه ظل بأدائه وسلوكه حريصًا على ما عُرف عنه منذ شبابه، وإن لم يوظف الموارد الصوفية نفسها فى خدمة صراعه السياسى والأزهرى، وهذا مما يحسب له على كل حال.

(٧)

بعد هذين المدخلين المهمين ننتقل إلى ما يمكن لنا أن نسميه بفلسفة الإصلاح الأزهرى عند الظواهرى، ومن المفيد أن ننقل عنه اعترافه بأن أفكاره فى إصلاح الأزهر تكونت فى أثناء مرحلة طلب العلم، وأنه كان مشغولاً بصياغتها منذ نجح فى امتحان الشهادة العالمية، وأنه كان يرى الأمل فى إصلاح الأزهر على يد المسئولين عنه.

وليس لنا أن نتعالى على الشيخ الجليل فنركز على ما ينطق به مفهوم المخالفة من أن أفكاره لم تكن وليدة اطلاع على نظم تعليمية متقدمة فى بلاد أخرى، أو على فلسفات واعية بمثل هذه النظم، كذلك فإننا لا نستطيع أن نلجأ إلى الأسلوب السهل وننتقد الظواهرى فى تعويله على تفهم المسئولين فى الأزهر لمقتضيات الإصلاح وتقديرهم لجهده، بينما طبائع الأشياء تقول بأن هؤلاء سيكونون أول مَنْ يقف فى وجه الإصلاح.

والشاهد أن أفكار الشيخ الظواهرى (أو حتى حديثه) عن دوافعه إلى الإصلاح تدل على نفس بريئة مخلصة لم تلوثها بعد السلبيات التى تكتنف تجارب الحياة:

«... لما نجحت فى امتحان شهادة العالمية، خطر لى أن أبين مواضع التقصير هذه التى لاحظتها إبان طلبى للعلم فى كتاب أنشره بين الطلبة وبين العلماء، وأقدمه للقائمين على أمر الأزهر وقتئذ، مشفوعًا برأيى فى الإصلاح، لعله يلفت

أنظارهم إلى هذا الأزهر فيعيدون إليه مجده ويرفعون عليه راية النور من جديد».

«وفعلاً كانت النفوس فى ذلك الوقت مستعدة لقبول فكرة الإصلاح، فقد كان الشيخ محمد عبده يجاهد لأجله منذ بعض الزمن، فنجح فى لفت نظر أولى الأمر إلى الأزهر».

(٨)

يكاد الشيخ الظواهرى يشخص أسباب العجز عن إصلاح التعليم الأزهرى فى أسباب سياسية تتصل بجهود العلماء من ناحية، وبعلاقة الخديو النافرة من الشيخ محمد عبده من ناحية أخرى، وعلى الرغم مما يبدو فى هذا الرأى من حصر القضية فى محيط زمنى ضيق (وهو ما قد يوجهه أى ناقد لنص الظواهرى الذى بين أيدينا) فإن هذا المحيط الزمنى الضيق كان بالفعل هو العامل المحدد لتنفيذ هذه الخطوة المهمة التى كان قد حان أوانها فى ذلك الوقت على وجه التحديد.

ونحن نرى الظواهرى يشير إلى مدى وعيه بما قد يجره عليه سعيه إلى الإصلاح فى مثل ذلك الوقت، ومع هذا فإننا نراه يشير بفخر إلى أنه لم يشأ أن يؤجل نشر كتابه:

«... وكان العامل الحقيقى فى عرقلة تنظيم الأزهر على وضع شامل مفيد يرجع إلى سببين، **أولهما:** جمود شيخ الجامع الأزهر وقتئذ، وكذلك كبار العلماء ورغبتهم فى الإصلاح، **وثانيهما:** نفور سياسى بين الخديو عباس الثانى ولى الأمر فى مصر وقتئذ، وبين الشيخ محمد عبده، وهو المنادى بهذا الإصلاح ورافع رايته والمجاهد فيه، وكان لهما فى ذلك مناورات وحوادث ووقائع تاريخية معروفة».

«فى وسط هذا الجو المكفهر بين الشيخ محمد عبده وبين الخديو من جهة، وكذلك بينه وبين كبار علماء الأزهر من جهة أخرى، وفى وسط هذه المنازعات والمحاورات التى كان يشد أزر الخديو فيها الشيخ على يوسف صاحب جريدة «المؤيد» ظهر كتاب «العلم والعلماء» فى سنة ١٩٠٤ يسخط على حال الأزهر ومشايخه ورجاله الجامدين، ويدعو للجهاد ويحبذ الإصلاح، فكان طبيعيّا أن يكون لظهوره ضجة شديدة ومعارضة شديدة من الخديو ومن شيخ الأزهر ومن العلماء، هذا هو ما حصل فعلاً».

(٩)

على أننا نلمح من رواية الظواهرى لتجربته المبكرة فى الكتابة عن إصلاح الأزهر شيئًا مهمّا قد لا يتاح لأمثاله من أصحاب التجارب المثالية على هذا النحو من السرعة، وهى أنه أتيح له مبكرًا جدّا أن يكتشف أثر السياسة العميق على خطوات الإصلاح، فها هو الشيخ على يوسف يصارحه (من دون مواربة) بغضب الخديو وغضبه عليه هو أيضًا بسبب ما ينشأ عن كتابته من تثبيت لأقدام الشيخ محمد عبده، ومكانته وآرائه:

«. . . لما انتهيت من طبع الكتاب رأيت أن أقدم نسخة منه للخديو رغبة منى فى لفت نظره إليه والعمل بما فيه، فما كنت أظن أن الخديو يناهض إصلاح الأزهر من أجل بغضه للشيخ محمد عبده، فلما طلبت المقابلة قدمت النسخة إلى أحمد شفيق باشا رئيس الديوان لكى تحدد إدارة التشريفات لى يومًا لتقديمها للخديو، ثم اتصلت بالشيخ على يوسف وهو صديق الخديو فأخبرنى بأنه هو والخديو حانقان علىّ، فإن كتابى يثبت أقدام الشيخ محمد عبده؛ لأنه يدعو إلى ما يدعو الشيخ إليه، مع أن الخديو يريد انتزاع هذا الشيخ من الأزهر».

«وفى ذلك المساء تقابلت مع السيد البكرى، وهو الوحيد وقتئذ من مشايخ العلم ومشايخ الطرق، وكان له عندى احترام خاص، فلما أخبرته قصة الشيخ

على يوسف قال: إن المعجب بك هو رياض باشا رئيس النظار (نتوقف هنا لنشير إلى أن رياض باشا كان فى ١٩٠٤ رئيسًا سابقًا للنظار، وقد انتهى عهده بهذا المنصب منذ ١٨٩٥، لكن هذا لا يمنع أنه كان له وجود وحضور فى الحياة الفكرية والسياسية حتى ذلك الحين)، فأنصحك أن تذهب إليه».

«فلما قابلت رياض باشا أحسن استقبالى كثيرًا وأطرانى كثيرًا، وفى أثناء حديثه قال: «الحمد لله أنى عشت حتى رأيت مَنْ يجهر بأمثال هذه الآراء ولو كان فى الأزهر كثيرون مثلك لما أنشأنا مدرسة دار العلوم».

(١٠)

هكذا قدر لهذا العالم الناشئ حديث السن أن يطلع فى سرعة بالغة على جوهر وجهات نظر كبار رجال الدولة على هذا النحو المباشر، وليس من شك فى أنه كان محظوظًا حين وصل إلى معرفة مثل هذه الحقائق على هذا النحو المبكر والمباشر، وها هو بطبيعة الشباب وبثورة الإصلاح يندفع فى النقاش إلى أن يروى لرياض باشا ما عرفه عن توجهات الخديو، فإذا برئيس النظار يطلعه على حقيقة أن الحاكم الحقيقى لمصر هو اللورد كرومر لا الخديو، وإذا بهذا الرجل (أى رياض باشا) الذى عرف من قبل (ولا يزال يعرف فى تاريخنا المكتوب) على أنه لم يكن مع الثوار فى الثورة العرابية يدعو هذا العالم الشاب إلى الاستمرار فى ثورته(!!):

«. . . أخبرت رياض باشا بحديث الشيخ على يوسف وامتعاضه وامتعاض الخديو من ظهور الكتاب وخشيتى منهما، فقال: «أنت شجاع فى كتابك، فكن شجاعا فى عملك، واعلم أن الحاكم هو لورد كرومر».

(١١)

ويبدأ الظواهرى فى تقديم ما يراه تحليلا لما لمسه من مظاهر هذا الصراع

السياسى ـ الفكرى على مستوى التيارات المصرية الكبيرة فى ذلك العهد فيقول :

« . . . ولا بد أن كان بين رياض باشا رئيس النظار [يقصد السابق] وبين الخديو عباس الثانى كثير من النفور ، فقد تبسط لى رياض باشا فى الحديث ضد الخديو ونعته نعوتًا كثيرة لم يرق لى أن أسمعها من رئيس نظاره ، ويظهر أنى كنت شجاعًا حقّا كما قال رياض باشا ، فإنى قلت له : «أشكركم على شعوركم وتقديركم لى ، ولكنى لا أوافق على أن أرتمى فى أحضان اللورد كرومر لأناهض الخديو وهو حاكم البلد الشرعى المسلم» .

«وانصرفت وأنا حانق على رجالات مصر جميعًا ، فكلهم متنافر مع الآخر ، وكلهم يسعى وراء الإضرار بالآخر والكيد له ، بصرف النظر عن مصلحة الوطن أو مصلحة الدين» .

(١٢)

ثم يروى الظواهرى أنه عدل عن مقابلة الخديو بناء على نصيحة صديقه إبراهيم ممتاز باشا ، وأنه اكتفى بنشر مقال فى «المؤيد» لتقديم الكتاب إلى الخديو ، وأن صاحب المؤيد الشيخ على يوسف علق على مقاله أو رسالته المفتوحة بما يخدم أغراض الخديو فى التمهيد لإحراج الشيخ محمد عبده وإخراجه من منصبه :

« . . . وفيما أنا محتار فى أمرى ، هل أذهب للخديو لأقدم الكتاب أم أعرض عن هذه الفكرة ، تقابلت مع صديق لى حميم هو إبراهيم باشا ممتاز فاستشرته فقال : «كل ما فى الأمر أن الخديو إما يرفض مقابلتك كما رفض الشيخ محمد راضى ، أو إذا قابلك فإنه يجابهك بكلمات لا ترضيك ، فنصيحتى لك ألا تقدم كتابك فى هذه الظروف السيئة» .

«فأخذت بنصيحته ولم أذهب لأقدم الكتاب بشخصى، ولكنى رأيت أن أكتب خطابًا للخديو أقدم به الكتاب وأطلب منه الحرص على قراءته، ونشرت جريدة المؤيد هذا الخطاب، فانتهز الشيخ على يوسف ـ وهو صاحب هذه الجريدة ورئيس تحريرها ـ فرصة خطابى هذا وعلق على بعض عباراته تعليقات توافقه وتخدم أغراضه فى إحباط أعمالى وأعمال الشيخ محمد عبده، وتمهيدًا لإخراج الشيخ محمد عبده من الأزهر . . وفعلاً بعد ذلك بقليل، وفى حفلة تكريم الشيخ الشربينى، وجه الخديو للشيخ محمد عبده ألفاظا شديدة، فاستقال وترك الأزهر».

(١٣)

وسرعان ما يواجه الشيخ الظواهرى بأكبر فشل فى حياته حتى ذلك الحين، وهو قرار شيخ الأزهر الشيخ الشربينى بتكليف والده الشيخ إبراهيم الظواهرى بجمع نسخ كتاب ابنه وحرقها، وهو ما فعله الأب بطريقة شبه صورية تكفل له ألا يكون خارجًا على طاعة الرؤساء (وأن يتولى تنفيذ القرار وإنهاء الأزمة):

« . . . وانتهز شيخ الأزهر وكبار العلماء فرصة غضب الخديو وكذلك غضب الشيخ على يوسف على الكتاب فأرادوا هم الآخرون أن يظهروا غضبهم، فأرسل الشيخ الشربينى شيخ الأزهر وقتئذ إلى شيخ الجامع الأحمدى وهو والدى الشيخ إبراهيم الظواهرى، ليجمع كتاب «العلم والعلماء» وليحرق نسخه، وهدده إذا لم يفعل ذلك فإنه هو نفسه سيعزل من منصبه . . وفعلا حضر مندوب عنه إلى منزلنا بطنطا وأحضر له والدى الشيخ إبراهيم الظواهرى شيخ الجامع الأحمدى نحو خمسين نسخة حرقت فى حوش المنزل إرضاء لشيخ الأزهر».

(١٤)

ومن العجيب أن الشيخ الظواهرى يعبر بكل صراحة عن رأيه فى أن وفاة

الشيخ محمد عبده (المفاجئة) كانت سببًا فى زوال نفور الخديو عباس حلمى منه(!!):

«وفى شهر أغسطس من سنة ١٩٠٥ توفى المغفور له الشيخ محمد عبده، فأزيلت بوفاته الأسباب التى أوغرت صدر الخديو وصدر الشيخ على يوسف علىّ وعلى كتابى، وانطفأت جذوة الغضب التى كانت تملأ نفسيهما ولم يعد مناهضًا لى فى فكرة الإصلاح بعد ذلك إلا علماء الأزهر أنفسهم، خصوصًا كبارهم والمسنون فيهم».

(١٥)

ويلخص الشيخ الظواهرى تجربته الشابة فى محاولة دعوة العلماء المستنيرين إلى تأييد دعوته.

وهو يعترف بأنه حاول أن يلجأ إلى طريق غير مباشر فى صياغة أفكاره الإصلاحية، كما يعترف بأن حيلته لم تلق النجاح، وبأنها سرعان ما فقدت التأييد، ولهذا فإنه اتجه بدعوته إلى الطلاب، وهو يذكر أنه كان من الحكمة بحيث ابتعد بدعوته عن طلاب المعهد الذى كان والده شيخًا له، وتوجه إلى طلاب معهد الإسكندرية الذى كان فى رأيى أنا كاتب هذه السطور بمثابة جامعة إقليمية حقيقية تحفل بروح وثابة كفيلة بتبنى مثل هذه الدعوات الإصلاحية والانتصار لها، وهو المعنى الذى يعبر عنه الظواهرى بقوله: «إن عقول أبنائه لم تصدأ بعد بصدأ الأزهر القديم».

(١٦)

ويشير الشيخ الظواهرى فى صراحة إلى أنه لجأ إلى توظيف مكانته فى الطريقة الشاذلية وتأثيره من خلالها من أجل تحقيق أهدافه الإصلاحية:

«ولما يئست من الخديو ومن شيخ الأزهر فى إجابة دعوتى للإصلاح، وطدت نفسى على أن أجاهد فيه بنفسى ما استطعت، فتقدمت إلى بعض العلماء الذين توسمت فيهم الذكاء والاستعداد للإصلاح، وألفت منى ومنهم لجنة لمعرفة العلوم التى لا يلم بها علماء الأزهر، والتى لابد أن يعرفها رجل الدين الحديث، ولم أشأ أن أجعل ظاهر هذه اللجنة الدعوة للإصلاح مخافة شيخ الأزهر وصولته، وخوفًا أيضًا على والدى أن يفقد منصبه من أجل ذلك، فسترت أغراض اللجنة تحت نداء علمى خالص هو زيادة التنوير لمن يرغب من العلماء، ثم اجتمعت اللجنة مرتين أو ثلاث مرات، ولكن فى الاجتماع التالى تساءل أعضاؤها عن حقيقة قصدى، وهل اجتماعهم هذا يرضى مشيخة الأزهر أم لا، وأخذوا بعد ذلك ينصرفون من حولى».

«ولكنى لم أيأس.. فغيرتى على تحسين حال الأزهر قد امتزجت بدمى، وكانت مقاومة هؤلاء المتخلفين (هكذا يلجأ الظواهرى إلى استخدام هذا اللفظ الدال على مدى ما كان صدره يحفل به من ضيق وإن لم يكن مثل هذا اللفظ جديرًا بأسلوبه وشخصيته) تزيد فى رغبتى فى السير فى طريقى وتمدنى بقوة معنوية خفية تدفعنى إلى الأمام».

«أما وقد تخلف عنى العلماء فقد وجهت وجهى نحو الطلبة، فلعل فى هؤلاء بركة، ولعلهم يكونون نشئًا ونبتًا صالحًا إن شاء الله؟».

«ولم أشأ أن أبدأ دعوتى فى طلاب الجامع الأحمدى وهو الجامع الذى ألقى دروسى فيه، مخافة منى أيضًا على والدى وعلى منصبه، فوجهت تفكيرى نحو معهد الإسكندرية الجديد الذى لم يمض على إنشائه أكثر من عام أو عامين، فطلابه لا يزالون صغار السن حديثى عهد بالدراسة، ولم تصدأ عقولهم بعد بصدأ الأزهر القديم، ولم تترب نفوسهم بعد على الجمود الذى أريد أن أحاربه.. ولكن كيف أصل إلى هؤلاء الطلاب فى الإسكندرية وأنا فى طنطا مقيم مع والدى ومدرس بجامعها ومعهدها؟ وأى عذر ألتمس؟».

« . . . هنا كان طريق الشاذلية مفيداً، فليكن الإرشاد عن هذا الطريق هو بابى الذى أدخل منه لهؤلاء الطلبة، فالإرشاد والطريق لا يمكن لأحد أن يعترض عليهما، فسافرت للإسكندرية عدة مرات، وأقبل طلبة المعهد يدخلون طريق الشاذلية على يدى وأخذت فى إرشادهم وأخذت الحركة تنجح، ثم بدأ الطلبة يجتمعون حولى ويلحون فى زيادة عدد زياراتى لهم».

(١٧)

ويروى الشيخ الظواهرى قصة حوار كاشف دار بينه وبين الشيخ محمد شاكر شيخ معهد الإسكندرية الدينى الذى أبدى للظواهرى إعجابه بتفوقه ونجاحه فى دعوته، لكنه صرح له بعدم موافقته على هذا المزج بين الإرشاد الدينى وبين التدريس العلمى، أى بين مشيخة الطريقة والأستاذية الأزهرية.

« . . . وكان شيخ هذا المعهد السكندرى الجديد هو الشيخ محمد شاكر، وهو من أفاضل العلماء، ففى إحدى مرات زيارتى للطلبة أرسل إلىّ وأثنى على طريقتى فى الإرشاد وأخرج من جيبه مذكرته الخاصة وتلا منها ثناء علىّ وعلى آثارى الإرشادية التى رآها فى مديرية الغربية حينما زار بعض قراها ومراكزها، ولكن جاء فى غضون حديثه نقطة مهمة بعثت الوسواس فى نفسى وأحزنتنى بعض الحزن، فقد قال ما معناه:

«يظهر أنك مغرم بالإرشاد الصوفى أكثر منك بتدريس العلوم الأزهرية، ولم لا تكون شيخ طريق وتترك التدريس؟».

«فقلت: «إنى أعتقد أن رجال الطريق يجب أن يكونوا هم العلماء، لأن العلماء يعلمون الدين فواجبهم أن يعملوا به ومن العمل به إرشاد الناس، وأنا أرشد الطلبة بمقدار لا يتعارض مع العلم، بل يعززه ويقويه».

«فقال: «إنك ستضطرنى لأن أدافع عنك فى يوم من الأيام، إنك ستكون

حتمًا محل اضطهاد، وواجبى أن أدافع عنك، ولا يتم ذلك إلا بابتعادك عن معهدى وطلابى».

(١٨)

ويروى الظواهرى أن الأمور قد تطورت سريعًا حين تولى الشيخ شاكر مشيخة الأزهر بالنيابة، وسرّب للمؤيد اعتراضه على سلوك الظواهرى، وأن الظواهرى الأب دافع عن ابنه لكنه فى الوقت ذاته نصحه بالتريث حتى تتاح له فرصة الإصلاح بنفسه، متنبئًا له بأنه سيكون شيخًا للأزهر ينفذ خطط الإصلاح على نحو ما يتخيلها:

وها هى الأمور تتطور على نحو ما أشرنا إليه:

«بعد ذلك بقليل انتدب الشيخ شاكر شيخ معهد الإسكندرية للقيام بأعمال مشيخة الأزهر حيث إن الشيخ الشربينى شيخ الأزهر كان قد مرض وطال مرضه، وما أن وصل الشيخ شاكر إلى مصر وجلس ينوب عن شيخ الأزهر، حتى ظهر فى جريدة المؤيد مقال بعنوان «محمد الأحمدى» يقول كاتبه إن العالم محمد الأحمدى كان من أفذاذ التلاميذ الذين تلقوا العلم على الشيخ محمد عبده، لكنه بعد تخرجه من الأزهر مال بكليته إلى التصوف واشتغل به عن العلم».

«وفى صبيحة اليوم التالى لظهور هذا المقال بالمؤيد تلقى شيخ الجامع الأحمدى، وهو والدى الشيخ إبراهيم الظواهرى، خطابًا من الشيخ شاكر بصفته قائمًا بأعمال شيخ الأزهر يقول فيه: «اطلعنا على المؤيد فالأمل الإفادة.. هل لا يزال هذا العالم يشتغل بدروسه أو لا».

«فكان جواب شيخ الجامع وهو والدى: «إن العالم محمدًا الأحمدى لا يزال يشتغل بالتدريس ويؤدى كل يوم حصتين».

«هنا نبهنى والدى فى شفقة الوالد الخائف على مستقبل ابنه قال: «لا يا بنى أنت ترى أن الخديو وشيخ الأزهر قد حارباك فى فكرة الإصلاح، وها هم العلماء قد خشوا سطوتهما فتخلوا أيضًا عنك، وها هو الشيخ شاكر قد عارض كذلك فى اتصالك بالطلبة، فنصيحتى لك أن تهدأ وأن تستكن حتى يأتى لك الظرف المناسب، وإنى أتنبأ لك أنك ستكون شيخ الأزهر إن شاء الله، وحينئذ يمكنك أن تجرى من الإصلاح ما تريده».

«. . . فأخذت بنصيحة والدى، وبقيت هادئًا حوالى سنتين أنتظر الفرصة».

(١٩)

ويلخص الشيخ الظواهرى من وجهة نظره طبيعة النجاح الذى حققه العمل بقانون إصلاح التعليم الأزهرى الذى صدر فى سنة ١٩١١، وهو يشير بتفصيل معقول إلى ملامح النظام الجديد الذى قضى بتقسيم الدراسة إلى ثلاث مراحل، وهو النظام الذى لايزال مأخوذًا به منذ ذلك الحين، وإن كانت المرحلتان الرابعة والخامسة قد زيدتا فيه فيما بعد على يد الشيخ الظواهرى نفسه.

ويشير الظواهرى أيضًا إلى ما هيأه هذا النظام من تدريس العلوم الحديثة.

كما يشير إلى أن الذين وضعوا هذا النظام قرروا تطبيقه فى معهدى طنطا والإسكندرية قبل تطبيقه فى الأزهر نفسه.

وهو يشير إلى أن ذلك القانون كان: «. . . ينظم الانتساب للأزهر والتخرج من الأزهر، ويهيئ لطلبته دراسة مرتبة على ثلاث فترات، الفترة الأولى وهى التعليم الابتدائى، والفترة الثانية وهى التعليم الثانوى، والفترة الثالثة وهى التعليم العالى، وأدخل على مناهج التعليم فى كل من هذه الفترات بخلاف علوم اللغة وعلوم الدين، علومًا جديدة سميت بالعلوم الحديثة وهى الجغرافيا والتاريخ والحساب والهندسة والطبيعة والكيمياء، ووزعت دراستها ما بين القسمين

الابتدائى والثانوى، أما القسم العالى فقد اقتصر التعليم فيه على العلوم الدينية المحضة، ويكون المتخرجون منه هم العلماء يعطون شهادة العالمية طبقًا لامتحان منظم يعقد فى كل عام، أما طلبة القسم الابتدائى وطلبة القسم الثانوى فيمنحون فى نهاية كل قسم شهادة أخرى تسمى الشهادة الأولية عند انتهاء الفترة الأولى، والشهادة الأهلية عند انتهاء الفترة الثانية، وتؤهل كل من الشهادتين صاحبها إلى امتيازات معينة من مثل حق الدخول فى مدارس المعلمين التابعة لوزارة المعارف، أو الدخول فى مدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى».

«وقد رؤى أن ينفذ النظام الجديد فى معهدى الإسكندرية وطنطا أولاً، ثم بعد تجربته واستقراره فيهما ينفذ بعد ذلك فى الأزهر نفسه، وفعلا صارت الدراسة فى المعهدين إلى الوجهة التى رسمت لها، فوزع الطلبة على السنين كلٌّ حسب مقدرته والمدة التى قضاها فى الدراسة، ووزع العلماء على السنين الدراسية حسب كفاءتهم ومؤهلاتهم».

(٢٠)

ومن الجدير بالذكر أنه كان من حظ الشيخ الظواهرى أن يفيد إفادات قصوى من تطبيق هذا النظام، بل ربما إنه كان أكثر مَنْ استفاد منه، ذلك أن هذا القانون هيأ له فرصة ذهبية كى يختار للتدريس فى القسم العالى، أى فيما يعادل الجامعة، وهو الذى تخرج منذ ٩ سنوات فقط(!!) وكان هذا الاختيار نتيجة طبيعية لما ظهر من تفوقه فى الأداء العلمى فى السنوات التى تلت تخرجه، وقد كان من حظه أيضًا أن بدأ القسم العالى فى معهد طنطا قبل معهد الإسكندرية، وقبل القاهرة أيضًا، على نحو ما نص القانون، وهكذا كان الشيخ الظواهرى من أوائل الذين اختيروا لأستاذية ما كان يسمى القسم العالى فى الأزهر، وهو ما يوازى المرحلة الجامعية بالاصطلاحات الجديدة فى ذلك الوقت، كما أن أول الخريجين تبعًا لهذا النظام كانوا بالتالى من تلاميذه المباشرين.

وهو يتحدث عن هذه الحظوة المبكرة التى نالها بكل تقدير واعتزاز، مشيراً بكل وضوح إلى أنه بمثابة «الأستاذ» لأول ثمانية من العلماء الذين تخرجوا فى الأزهر على النظام الجديد الذى سنه قانون ١٩١١.

(٢١)

ويشير الشيخ الظواهرى إلى فائدة أخرى جناها هو نفسه من هذا النظام الذى منح الجامع الأحمدى صلاحيات تربوية واسعة، وهى اشتراكه فى تأليف الكتب الجديدة:

«إلا أن معهد طنطا نظراً لأقدميته واتساع عدد طلابه كان أسبق من معهد الإسكندرية إلى القسم العالى، إذ بينما كان لم يوجد فى الإسكندرية من الطلبة مَنْ يصلح لدراسة القسم العالى بعد، كان فى معهد طنطا مَنْ يصلحون له فأنشئ فيه القسم العالى قبل الإسكندرية، وكان على المشيخة أن تختار لهذا القسم أقدر العلماء وأكفأهم ليدرسوا لطلبته، فإن متخرجى هذا القسم سيكونون باكورة علماء النظام الجديد، وستكون كفاءتهم وأهليتهم وميزاتهم ميزان هذا النظام، إما له أو عليه».

«لقد شرفتنى المشيخة بأن اختارتنى للتدريس لطلبة هذا القسم، فعهدت إلىّ بتدريس الكتب الكبيرة التى لا تدرس إلا لطلبة العالمية، فقرأت لهم كتاب مختصر ابن الحاجب فى الأصول، وكتاب العقائد النسفية، وكتابًا فى آداب اللغة العربية للعسكرى، وكتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر، والطوالع للبيضاوى، والبخارى فى الحديث، وكان تلاميذى فى هذا القسم ثمانية تخرجوا جميعهم على يدى، فكانوا أول فوج من العلماء النظاميين، وهم يشغلون الآن المناصب المهمة فى الأزهر ما بين التدريس فى الكليات، أو مشايخ لبعض المعاهد، أو أعضاء فى هيئة كبار العلماء».

. . . . . .

«ومن الإصلاحات التى رأوا إدخالها على التعليم وقتئذ، إيجاد كتب فى بعض العلوم المستحدثة التى تدرس فى الأزهر، فكان نصيبى من ذلك علم الأخلاق، فكتبت رسالة الأخلاق الكبرى، ثم طلبت منى المشيخة اختصارها فاختصرتها وطبعتها المشيخة على حسابها ووزعتها على الطلبة».

(٢٢)

وننتقل مع الظواهرى إلى خطوة جديدة فى طريق إنجازاته أو تصوراته أو أفكاره فى مجال الإصلاح التعليمى فى الأزهر، ومع أن هذه الخطوة لم تنضج ولم تكتمل إلا أنها بلورت للظواهرى ما كان بمثابة العنصر الكبير فى خطته فى تعديل نظام التعليم الأزهرى على نحو ما نفذها فى بداية الثلاثينيات.

والحاصل أن الشيخ الظواهرى يقدم قصة تفصيلية يبين بها عن الخطة التى نفذ بها فكرته فى اقتراح إنشاء تخصص الوعظ والإرشاد، ويبدو لنا بوضوح أن الميول الصوفية للشيخ الظواهرى كانت بمثابة الباعث وراء تفكيره فى إيجاد هذا التخصص فى داخل الأزهر وضمن خطة الدراسات الأزهرية نفسها.

ونحن نرى الشيخ الظواهرى، وقد أتاحت له الأيام خبرة بمجريات الأمور، منتبهًا إلى أن يطور من فكرته من أجل إيجادها أو إظهارها على أرض الواقع، فهو يرى أن أكبر عائق فى سبيلها يتمثل فى تخوف الطلاب من أن تزداد عليهم مدة الدراسة، ومن ثم فإنه يحتال حتى لا يطيل مدة الدراسة، ولهذا فإنه يجعل السنوات المطلوبة لهذا التخصص خصمًا من المدة التى كانت الدراسة تستغرقها فى ذلك الوقت، ومعنى هذا أنه أصبح بمقتضى هذا النظام يُحل مَنْ يشاء من استكمال دراسته الأزهرية، وهو ما يحبب الطلاب فى مثل هذه الخطوة الإصلاحية التى لا تكلفهم عنتًا، وإنما على العكس تتيح لبعضهم الانتهاء من الدراسة بأسرع من المتوقع ومن المعتاد.

(٢٣)

ويعترف الظواهرى بأن هذه الخطة التى اتبعها أقنعت الطلاب الأزهريين، وحببتهم فيه وفى خطته الإصلاحية، وفضلاً عن هذا فإن العلماء كانوا لايزالون متأثرين بجهد بارز له نجح من خلاله فى رفع مرتباتهم.

وعلى كل حال فمن المفيد أن نقرأ الرواية كاملة:

«... وعندما تأكدت من ثقة السلطان فؤاد بى كتأكدى من قبل بثقة السلطان حسين، عاودت البحث فى إصلاح برامج التعليم فى الأزهر، وخصوصًا موضوع الوعظ والإرشاد، فإنى كنت أرى أن هذه الناحية من التعليم الأزهرى خليقة بعناية خاصة، فكتبت تقريراً مطولاً لمجلس الأزهر الأعلى اقترحت فيه إدخال تعليم الوعظ والإرشاد فى معهد طنطا، وخصوصًا أن للمرحوم المنشاوى باشا وقفية فى هذا الشأن تساعدنى على المضى فى المشروع، فإنه كان قد أوقف بعضًا من أطيانه بناء على نصيحة له من الشيخ محمد عبده، فى سبيل إنشاء مدرسة الوعظ والإرشاد وكانت لم تنشأ بعد لاضطراب دخل الوقف، فرأيت أن أتخذ من هذا الوقف تكأة أتكئ عليها فى تنفيذ المشروع».

«وفى هذه الأثناء خطرت لى فكرة جيدة هى جعل دراسة الوعظ والإرشاد بمثابة تخصص يستزيد به العالم بعد الحصول على درجة العالمية، ثم تطورت هذه الفكرة عندى إلى تعميم هذا التخصص بعد العالمية ليشمل نواحى أخرى من العلوم الأزهرية، فيتخصص العالم بعد نواله شهادة العالمية فى طائفة من العلوم يختارها حسب ميله ورغبته، وبذلك نحصل على علماء فطاحل فى مختلف العلوم والنواحى».

«وقد شاعت فكرتى هذه بين الطلبة وبين العلماء فوجدت من العلماء تحبيذًا، لكنها وجدت من الطلبة اعتراضًا شديداً، فقد رأوا أن هذا النظام سيطيل حتمًا فى

سنى الدراسة سنتين أو ثلاثًا حسب مدة الاختصاص، ولما كانت مدة الدراسة العادية اللازمة لنيل الشهادة العالمية فى ذلك الوقت خمسة عشر عامًا، فكأن الطالب لابد له من ثمانية عشر عامًا لكى تنتهى مدة دراسته حسب نظام التخصص الذى اقترحته، وهذا خلاف سنى الإعادة التى قد يتعرض لها الطالب إذا رسب أثناء الدراسة».

«وقد وجدت أن حجة الطلبة فى ذلك قوية، فأردت أن لا تقف هذه الحجة فى طريقى، ففكرت فى أن أنقص مدة الدراسة العادية إلى اثنى عشر عامًا وهى كافية جدًا فى نظرى، ثم تخصص الثلاث السنين الباقية للتخصص، وبذلك تبقى مدة الدراسة فى مجموعها كما كانت بدون زيادة، ونكون قد استفدنا مع ذلك تخصصًا يزيد فى قدر العالم الذى حصل عليه».

«وقد أعجب الطلبة بهذه الفكرة الجديدة وحبذوها، فالمجتهدون منهم أدركوا ما فى التخصص بعد شهادة العالمية من زيادة لهم فى العلم والقدر، والكسالى منهم الراغبون فى الاقتصار على شهادة العالمية دون التخصص وجدوا فى اختصار مدة الدراسة اللازمة لذلك هوى فى نفوسهم القانعة، فانتشر الطلبة جميعًا يحبذون الفكرة ويدعون إليها».

«وعندما انتشرت فكرة التخصص فى الوعظ والإرشاد وغيره من العلوم ووجدت تحبيذًا من العلماء والطلبة، كتبت تقريرًا بمقترحاتى هذه لمجلس الأزهر الأعلى، ثم كتب الطلبة كذلك يحبذون فكرتى، والتف الطلبة والعلماء حولى، الطلبة لأن فكرة التخصص أعجبتهم، والعلماء لأنهم عرفوا أننى كنت صاحب اليد الأولى فى زيادة علاوة الغلاء لهم».

(٢٤)

هكذا حظى الشيخ الظواهرى بتأييد كبير لخطته فى الإصلاح، لكنه بالطبع لم يحظ برضا العلماء القدامى الذين تمكنوا من مقابلة الملك فؤاد (وكان لايزال

سلطانًا) وعرضوا الموضوع عليه بطريقة تجعله ينفر منه، ومن صاحبه الظواهرى، وقد صوروا الظواهرى مستغلاً لمشاعر الطلاب، موجهًا لها نحو التمرد والثورة.

ومع هذا فقد أتاح الله للظواهرى فرصة لشرح موقفه وإقناع السلطان فؤاد بفكرته، والحصول على موافقته من أجل تنفيذها:

وهذا هو ما يرويه الشيخ الظواهرى عن لقائه بالسلطان فؤاد ومحاورته له فى هذه الفكرة:

«... فى يوم من الأيام طلب الشيوخ أبو الفضل وقراعة والبرديسى مقابلة السلطان فؤاد فتحددت لهم مقابلة، وفى هذا اليوم كنت بالقاهرة فزرت الشيخ عبدالرحمن قراعة فى منزله فقال لى: لقد تقابلنا مع السلطان وهو يثنى عليك ويقول إنك رجل عاقل، ولم يرد الشيخ قراعة أن يزيد فى التفصيلات، ثم بعد يومين من هذا الحديث استدعانى السلطان فؤاد من غير موعد ينشر فى التشريفات، وكان كثيرًا ما يستدعينى بتلك الطريقة إذا أراد استشارتى فى أمر من الأمور، فعندما دخلت عليه ابتدرنى بقوله: إنى غير متفق معك هذه المرة فى الرأى، فقلت: فى أى رأى يا مولاى؟ فقال: فى التقرير الذى رفعته لمجلس الأزهر الأعلى واقترحت فيه تقصير مدة الدراسة إلى اثنتى عشرة سنة بدلاً من خمس عشرة، فقلت: إن اقتراحى لا ينقص المدة العامة فهى خمسة عشر عامًا كما كانت، لكنى رأيت أن تكون الثلاث السنين الأخيرة منها للتخصص، وفكرة التخصص هذه فكرة جديدة خطرت لى، وبها يمكن أن نحصل على علماء متخصصين راسخين فى العلم».

«فقال: ولماذا لا يكون التخصص بعد خمسة عشر عاما بدلاً من ١٢ عاما؟ فقلت: إن هذا يطيل مدة الدراسة كثيرًا لا داعى له، وإذا كان مولاى لا يرى فى وجودى بالمعاهد فائدة فإنى ألتمس منه أن يقبل استقالتى، فقال: أبدًا أبدًا.. أنت زعلت؟ بالعكس أنا أقدرك وأقدر أفكارك وسأفتن لك على العلماء فإنهم

كانوا عندى أمس وأخبرونى أنك باقتراحك تنزيل الدراسة العادية إلى اثنتى عشرة سنة إنما تريد اكتساب الطلبة والتفافهم حولك، وأنك أيضًا تدعوهم للاعتصاب وللهياج، فكان جوابى (أى الملك فؤاد) أنى لا أصدق ذلك فى الأحمدى فهو فى نظرى رجل عاقل ولابد أن تكون له وجهة نظر أخرى، وها هو ظهر أن رأيى كان فى محله، فقد عرفت منك وجهة نظرك وهى سديدة فى جملتها، وأنا أوافقك على فكرة التخصص التى اقترحتها، وإن شاء الله يتم ذلك فى عهدنا».

(٢٥)

كذلك يشير الشيخ الظواهرى إلى حقيقة مهمة لعبت دوراً فى نجاحه فى إدراك الأسباب الكفيلة بنجاح فكرة الإصلاح الأزهرى (أو فشلها) على المدى الطويل، وتتمثل هذه الحقيقة فى أن نشاطه الزائد فى معهد طنطا ودعوته إلى تطوير الدراسة العالية فيه وإنشاء قسم تخصص الوعظ والإرشاد، كل أولئك كان سبباً مباشراً فى إلغاء وجود ما يسميه كاتب هذه السطور ويصفه بأنه كان بمثابة الجامعتين الأزهريتين الإقليميتين اللتين ظهرتا فى طنطا وفى الإسكندرية، حتى من قبل أن يبدأ نظام التعليم العالى فى الأزهر فى القاهرة، ذلك أن العلماء الكبار ظلوا يفكرون فى محاربة الظواهرى (وتصغير صلاحياته) حتى هداهم تفكيرهم إلى تصغير شأن الجامع الأحمدى نفسه، وللأسف الشديد فقد نجحوا فى مسعاهم، وذلك على الرغم من محاولة علماء الإسكندرية الانتصار لوجود القسم العالى فى معهدهم.

وهكذا كانت المحصلة النهائية لمحاولة الظواهرى المبكرة أن أوذى معهده من أجل إيذائه هو، أو فلنقل إن الجامع الأحمدى قد أوذى بسبب شيخه (الأحمدى) (!!).

«... أما جسم هذه المؤامرة الجديدة فهو تصغير شأن الجامع الأحمدى الذى يرأسه هذا العالم وبذلك يصغر شأن الشيخ تبعًا، ومادام أنهم لم يتمكنوا من هدم

مشروع التخصص الذى اقترحه، ومادام أن السلطان قد وافق الأحمدى لينقل مع هذا التخصص القسم العالى أيضًا من طنطا، فهو الذى سيغذى التخصص المزعوم، فقرر مجلس الأزهر الأعلى إلغاء القسم العالى بمعهد طنطا، وكان معهد الإسكندرية قد ابتدأ فيه أيضًا القسم العالى فى ذلك الوقت فألغى أيضًا كذلك كى لا تكون المناورة مكشوفة».

«والواقع أنه لم يكن ثمة حاجة إلى إلغاء القسم العالى بطنطا والإسكندرية لكى يرتفع الأزهر على حسابهما، فلم يكن هناك مانع أن ينشأ بالجامع الأزهر قسم عال وفى الوقت نفسه يبقى قسما طنطا والإسكندرية، بل ربما كان ذلك فى ذاته مفيداً لشحذ الهمم فى التسابق الذى لابد سيصيب وجود أكثر من قسم عال واحد».

(٢٦)

ويتحدث الشيخ الظواهرى عن بعض محاولاته التى بذلها من أجل مقاومة هذا الاتجاه التراجعى أو الانكماشى:

«. . . وقد كتبت تقريراً بهذا المعنى ورفعته إلى مجلس الأزهر، لكن يظهر أن بعض أعضاء المجلس كانوا قد اتصلوا بمحمود شكرى باشا وهو الشخص المهم فى السراى وقتئذ وأفهموه أننى غاضب لأسباب شخصية، ثم حدث أن علماء معهد الإسكندرية ذهبوا إلى سراى رأس التين ليحتجوا على هذا الإلغاء لأنه سيقلل من شأن معهدهم، فلما قابلت شكرى باشا بعد ذلك قال: «إذا كنت تعمل هذا الاحتجاج لخير المعهد فلا مانع، أما إذا كان لشخصك فطبعًا هذا لا يجوز، فقلت: إن اقتراح إنشاء أقسام للتخصص هو تفكيرى الخاص، ولعل ذلك يكون دليلاً على أنى إنما أعمل للمصلحة العامة فقط، وقد كان بودى وأنا صاحب الاقتراح أن أباشر تنفيذه لكى يظهر فى الوجود سليمًا كما أردته وكما فكرت فيه».

«ثم لما قابلت السلطان بعد ذلك وجدته متأثراً بفكرة جعل أقسام التخصص فى الأزهر لا فى طنطا رفعًا لشأن الأزهر كما قال، فلم أرد أن أعارضه، وفعلا نقل القسم العالى من طنطا إلى الأزهر، وبقى معهد طنطا معهداً ثانويّا ويشمل القسمين الابتدائى والثانوى فقط».

(٢٧)

ومع هذا، فإن الشيخ الظواهرى قد نجح فى هذه الفترة نفسها فى أن يطور المناهج وطرق التدريس من خلال النظام القائم، إلى حد ما، وعلى سبيل المثال فإن روايته لمذكراته تتضمن الإشارة إلى دور له فى أثناء عمله فى معهد طنطا فى تطوير تدريس علم التوحيد:

ويبدو بوضوح أن الشيخ الظواهرى كان واعيًا بشدة لقيمة المناقشة والحوار فى تطوير تدريس علوم التوحيد:

«. . . وجدت أن كتب التوحيد المتداولة فى الأزهر، وهى الكتب القيمة جدّا والتى لا يمكن الحط من قيمتها بحال، قد قصرت أبحاثها وأدلتها على شُبه العصور الماضية التى كانت قائمة فى وقت تأليف هذه الكتب العظيمة، أما شُبه العصر الحاضر وعلاقتها بالعلوم والاكتشافات الجديدة فلم تتعرض تلك الكتب إليها طبعًا، ومن ثم لا يكون الطالب أو العالم الأزهرى مستعدّا لدفعها أو مدافعتها إذا اضطر لذلك فى مناقشة مثلاً، أو كان عمله قائمًا على حماية العقائد الإسلامية، لذلك فقد طلبت من مجلس الأزهر الأعلى النظر فى هذا الموضوع، واقترحت أن يكلف بعض العلماء بتأليف كتب جديدة فى التوحيد تتمم الأبحاث المجيدة التى قام بها المؤلفون القدماء فترد أيضًا على شبه العصر الحالى، كما اقترحت إنشاء علم جديد اسمه «الدعوة الإسلامية» تفريعًا من علم التوحيد، ويكون أساسه التوسع فى تثبيت الدين الإسلامى، وذلك أسوة بعلم السيرة الذى تفرع من علم التاريخ توسعًا فى تاريخ النبى الكريم والدعوة للاقتداء به».

. . . . . .

«. . . أنشأت بالمعهد جمعية أطلقت عليها جمعية علم التوحيد، وطلبت من طلبة هذا العلم وعلمائه الانتساب إليها والمباحثة والمناقشة فى شُبه العصر الحاضر والرد عليها، وكنت كثيراً ما أحضر اجتماعات هذه الجمعية لأساعدهم وأرشدهم، كما كنت أنتدب كثيرين من العلماء الآخرين من غير أهل الأزهر لإلقاء محاضرات فى هذه الجمعية عما يمت للعلم الحديث والاكتشافات الحديثة مع علم التوحيد بصلة، وكانت هذه الجمعية تجتمع فى كل أسبوع مرتين، بعد انتهاء الدروس فى المساء».

(٢٨)

كذلك فقد كان الشيخ الظواهرى واعيًا لعلاقة التعليم الأزهرى باللغة والأدب، ومدى ما يجنيه الأزهريون من إتقان الفقه والأدب والوعى بسلامة اللغة والاعتماد(!!) على كليشهات البلاغة القديمة:

«. . . . . أنشأت جمعية للخطابة لتكون نواة للوعظ والإرشاد».

«كما أنشأت جمعية متن اللغة، وفى الجمعية الأخيرة أنشأت لوحة كبيرة سميتها «لوحة اللغة» عُلقت فى مدخل المعهد ومدخل الجامع لتكتب عليها الكلمات اللغوية التى يجب على الطلبة معرفتها، وكذلك العبارات الإنشائية الجيدة التى يحسن بهم اقتباسها، وكانت موضوعات اللوحة تغير كل يوم وتغذى بواسطة لجنة خاصة من العلماء الملمين باللغة، وجعلت رئيسهم الشيخ حسين والى وكيل المعهد».

. . . . . .

من الجدير بالذكر هنا أن الشيخ حسين والى قد اختير بعد هذا (١٩٣٣) ليكون واحداً من الأعضاء العشرة المؤسسين لمجمع اللغة العربية.

(٢٩)

ويتحدث الشيخ الظواهرى عن اكتشافه لما يمكن لصاحب السلطة المحلية أن يفيد به من بعده عن المركزية وما تتطلب من التزام صارم بالنظم القديمة، وهو يتحدث عن اكتشافه إمكانية تقوية سلطاته المحلية (كشيخ لمعهد طنطا) لمصلحة العملية التعليمية من دون الرجوع إلى الأزهر وإدارته فى القاهرة.

لكن من اللافت للنظر أن نرى الظواهرى يتراجع عن بعض خطوات إصلاحه بدون مبرر قوى لهذا التراجع:

«ومن النواحى التى رأيت أن فى إمكانى إصلاحها بدون الرجوع إلى مجلس الأزهر الأعلى تفاديًا من العراقيل، نواحى تختص بصحة الطلبة وبثقافتهم العامة. فمن الناحية الأولى أنشأت جمعية اسمها جمعية الرياضة البدنية، قوامها تشجيع الألعاب الرياضية، وأحضرت لها الآلات اللازمة مثل «المتوازيين» و«الحصان» و«العقلة».. إلخ».

. . . . . .

«وأما من الناحية الثانية وهى ناحية التنوير العام للطلبة، فقد أنشأت جمعية سميتها جمعية الرحلات تنظم سفريات ورحلات إلى الجهات التى قد يستفيد منها الطلبة مثل المتاحف والمصانع.. إلخ».

«ثم بعد تأليف هذه اللجان جميعها، وبعد أن شعرت أن الفكرة ناجحة، عملت على تعزيزها بإنشاء مجلة تسمى «مجلة معهد طنطا»، تكون مضمار تسابق الطلبة والعلماء فى هذه النواحى علمية كانت أو رياضية أو ثقافية، وقد عززت هذه المجلة بمالى فطبع العدد الأول منها على حسابى الخاص وبلغت تكاليفه نحو العشرين جنيها، ولكن نظرًا لأن الحرب العالمية الأولى كانت قائمة وقتئذ ولم يكن من المتيسر توفير الورق إلا بأثمان باهظة جدًا، فقد توقفت المجلة بعد ذلك عن الظهور».

. . . . . .

«. . . كما أنشأت فرقة لكرة القدم، ولكنى اضطررت لإلغائها على أثر تضارب شديد حصل بين هذه الفرقة وبين فرقة مدرسة طنطا الثانوية فى مباراة حصلت بينهما».

(٣٠)

ويتحدث الشيخ الظواهرى عن اكتشافه لأهمية الإرشاد والتوجيه الاجتماعى، ومن الطريف أن نرى أن أسلوب التجربة والخطأ كان هو السبيل الوحيد أمام هذا العالم الأزهرى الجليل لاكتشاف ما كان ممكنًا له أن يكتشفه من خلال بعثة علمية إلى المعاهد المتقدمة فى الخارج توفر على أمثاله ما يضيع من أوقات ثمينة فى ممارسة التجربة والخطأ:

«. . . ولما كان كثيرون من طلبة المعهد حين يفدون من الريف لطنطا لا يعرفون شيئا عن المدينة وعاداتها وأسواقها وطريقة تأجير مساكنها، وبذلك يسهل وقوعهم فى الخطأ أو إيقاعهم فيه، وقد يجر ذلك إلى وقوعهم فى حبائل أهل السوء والرذيلة ومفسدى الأخلاق، فقد رأيت أن أقيم على الطلاب فى المدينة حراسًا أو محافظين يرشدونهم ويسهلون لهم طرق العيش أولاً، ثم يراقبونهم ويمنعونهم من ارتياد أو غشيان مواقع الرذيلة أو الفسق وإبعاد أهل السوء عنهم، فاخترت لذلك عددًا من الموظفين حسنى الأخلاق وعينتهم فى وظائف أطلقت عليها اسم «ملاحظى التهذيب فى البيت والشارع»، ولكن لما كانت مرتبات هؤلاء لا بد من موافقة مجلس الأزهر الأعلى عليها، فقد وافق عليها أولاً، لكنه بعد سنتين من تنفيذها بنجاح قرر إلغاءها، أما سبب الإلغاء فهو صورة أخرى لتصرفات هذا المجلس العجيبة، فقد أراد الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ معهد الإسكندرية وقتئذ أن يدخل هؤلاء الملاحظين الأخلاقيين فى معهده أيضًا أسوة بمعهد طنطا، لما ظهر من فائدتهم فى تقويم

أخـلاق الطلبـة والمحـافظة عليـهـا، فلمـا رأى المجـلس أن ذلك سـيـزيد فى اعتمـادات الميزانية ألغى هذه الوظائف بكليتها، فى طنطا وفى الإسكندرية معها لاحتجاج الشيخ أبو الفضل».

(٣١)

وقـد ظل الشـيخ الظواهرى على عـقـيـدة مـعظـم الأزهريين الأصـلاء فى ضـرورة استقلال الأزهر بنفسه والنأى به عن الاندماج فى المؤسسات التعليمية الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ الظواهرى، وكذلك الشيخ المراغى، ظلا على هذه العـقـيـدة ولم يتـورطا أبداً فى قبـول حـقـيـقى للدعـوة إلى توحيـد التـعليـم الأزهرى والمدنى وما شـابه ذلك من دعـوات تكـررت كـثـيراً من أجل القـضـاء على وجود تعليم دينى فى مصر وهو الأمل الذى لا يزال يراود جهات خارجية كثيرة.

ويروى الشيخ الظواهرى فيما حدّث به ابنه قصة تصديه للفكرة التى ظهرت منتصف العشرينيات ودعت إلى ضم الأزهر إلى وزارة المعارف، كما يروى معارضته الشديدة لهذه الفكرة من خلال اللجنة البرلمانية التى تكونت برئاسة إسماعيل صدقى باشا، ويظهر لنا مما يرويه الظواهرى ومما لم يرد فى روايته أنه كانت هناك فكرة تحاول استغلال الدعوة إلى إصلاح الأزهر فى القضاء على بعض نفوذه، وفى الخلاص من التنافس المستمر بينه وبين مدرستى القضاء الشرعى ودار العلوم، ويظهر من رواية الظواهرى، أن اللجنة كانت فى سبيلها إلى الأخذ باقتراح ضم الأزهر إلى وزارة المعارف لولا وقوف جبهة معارضة لهذا الاقتراح كان الظواهرى نفسه أحد أقطابها.

ومع أن نص المذكرات التى رواها نجل الشيخ الظواهرى قد يوحى بأن الشيخ المراغى كان مستعدّا أو متقبلاً للمناقشة فى مثل هذا المقترح فإن خبرتنا بالتاريخ

تدلنا على أن هذا لم يتعد إظهار نوايا قبول مناقشة الفكرة مع الإصرار على رفضها، وهذا بالطبع لا يعنى أن المراغى كان يقبل بهذا وإن لم يكن يمانع فى أن تكون الفكرة محل نقاش يفيد منه هو نفسه فى تكتكيات خططه.

كذلك، فإننا نلاحظ فى نهاية رواية الظواهرى ما يدلنا على أنه كان يسعى من خلال أعمال هذه اللجنة إلى ضم كلٍّ من دار العلوم والقضاء الشرعى إلى الأزهر، وهو أمل ظل يراود الأزهريين كثيرًا فى هذا الوقت، إلى أن تحقق جزئيًا حين تم إلغاء مدرسة القضاء الشرعى، على حين بقيت دار العلوم حتى الآن:

«... وفى سنة ١٩٢٥ (كذا فى النص لكن الوقائع التى يذكرها الشيخ الظواهرى تدل على أن هذا كان عام ١٩٢٦) تجددت صيحة الإصلاح من الأزهريين يطلبون إصلاحًا شاملاً كاملاً، وقد زارنى بأسيوط الشيخ عبدالعزيز جاويش بك والشيخ الخضرى بك، وكانا من ضمن الرجال المهتمين بإصلاح الأزهر، وأخبرانى أنهما جاءا خصيصًا للتشاور معى فى هذا الأمر وما يجب عمله من هذه الناحية، فاتفقنا على أن نطلب من الحكومة تأليف لجنة تنظر فى أمر إصلاح الأزهر من جميع النواحى، وأن يكون ضمن أعضاء هذه اللجنة أعضاء من الشيوخ والنواب ليكون لها نفوذها وقيمتها، وكانت الوزارة القائمة على الحكم فى مصر وقتئذ وزارة ائتلاف كان عدلى باشا رئيسها، وكان على الشمسى باشا وزير المعارف فيها، فرحب عدلى يكن باشا بالفكرة وقرر تشكيل اللجنة برئاسة إسماعيل صدقى باشا وبعض النواب والشيوخ، وكان من أعضائها أيضا أحمد لطفى السيد باشا، والشيخ جاويش بك، والشيخ محمد مصطفى المراغى، كما كنت أنا أيضًا (الشيخ الأحمدى الظواهرى)».

«وبعد عدة جلسات انتهى النقاش إلى إمكان إلغاء مدرسة القضاء الشرعى وكذلك مدرسة دار العلوم ولكن على شرط أن يتبع الأزهر كله إلى وزارة المعارف لتسيطر عليه، وذلك على أن يبقى لشيخه مظهره الدينى وتقدمه فى

الرسميات. عند ذلك ثارت ثائرتى وعارضت معارضة قوية فى أن يتبع الأزهر وزارة المعارف، فإن هذا يأخذ عن الأزهر استقلاله وقوته التقليدية ويعرضه إلى مختلف التيارات الاستعمارية فتحرم الأمة المصرية والعالم الإسلامى من ذلك الصوت العالى الرصين صوت الأزهر الذى ارتفع دائمًا فى قوة وحرية وشجاعة».

(٣٢)

ويفيض الظواهرى فى شرح ما أفاء الله به عليه من دفوع تمكن من خلالها من إقناع الملك فؤاد نفسه بالعدول عن هذه الفكرة، ونحن نلاحظ حرص الشيخ الظواهرى الظاهر الذى يتجاوز التلميح إلى التصريح على أن يشير إلى أن منافسه الجديد الشيخ المراغى لم يكن معارضًا للتوجه المناقض، ويفسر الظواهرى هذا بعمل المراغى بعيدًا عن الأزهر فى القضاء الشرعى التابع لوزارة العدل حينذاك.

«... وكيف أننا نقر ضم الأزهر للمعارف فى الوقت الذى ننادى فيه باستقلال الجامعة المصرية وبعدها عن نفوذ وزارة المعارف، اللهم إلا إذا كان وراء هذا الضم المرغوب فيه غرض خاف هو القضاء على الأزهر ونفوذ الأزهر، وبالتالى القضاء على النفوذ الدينى فى البلاد، فقد قيل وقتًا ما: إن هذه هى أمنية دول الاستعمار».

«وبعد أن انتهيت من اعتراضى هذا قال قائل: «ربما لا يقبل وزير المعارف أن تنزع منه الرقابة على تعليم اللغة العربية، فقلت: ولماذا لا يقبل حضرته ذلك إذا كنا سنصلح التعليم بالأزهر كما ينبغى، وأظن أننا اجتمعنا فى هذه اللجنة لإدراك هذا القصد، فقال رئيس اللجنة: إنى أقترح مقابلة وزير المعارف للاستئناس برأيه، فقلت: لا أمانع فى ذلك على شرط أن يكون فى أعضاء الوفد الذى يؤلف ممثلون للفكرة القائلة باستقلال الأزهر، ولكن الوفد تكوّن من صدقى باشا، والشيخ المراغى، وذاع وقتئذ أن الشيخ المراغى غير معارض

فى فكرة إشراف وزارة المعارف على الأزهر لأنه فى ذلك الوقت لم يكن متصلاً بالأزهر، إذ كان موظفًا بوزارة الحقانية فى القضاء الشرعى، فكتبت مذكرة برأيى ورفعتها إلى الملك فؤاد بينت فيها اعتراضى على ضم الأزهر لوزارة المعارف، وفسرت فيها مخاوفى من ذلك على الأزهر وعلى الدين من نفوذ الاستعمار، فاستدعانى الملك إليه وناقشنى فى تقريرى وقال لى: إنه مقتنع بوجهة نظرى وإنه سيمنع هذا الضم، وكانت نتيجة كل ذلك أن انفضت اللجنة ولم تجتمع ثانيًا».

«لم أنجح وقتئذ فى ضم مدرستى القضاء الشرعى ودار العلوم إلى الأزهر كما كنت أريد، إلا أننى كسبت كسبًا آخر هائلاً هو حماية الأزهر من التعدى على استقلاله التاريخى القديم، فقد منعت عنه اليد التى أرادت أن تعبث بمستقبله القريب والبعيد على السواء».

* * *